● أخبار قصيرة

سياسي ألماني يدعو إلى استبدال حلف «الناتو»

صرّح جان فان أكين، الرئيس المشارك لحزب اليسار في ألمانيا، بأن حزبه يتطلع إلى تأسيس نظام أمني جديد يحل محل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، معتبراً أن الحلف الحالي «لا مستقبل له».

وخلال حديثه مع صحيفة «تسايت» الألمانية، أوضح فان أكين: «لم تكن رؤيتنا يوماً إلغاء الناتو دون وجود بديل، بل كنا نسعى لاستبداله بمنظومة أمنية تعاونية تشبه في هيكلها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - تحالف دفاعي سلمي يضم روسيا والولايات المتحدة. بالطبع، إنشاء مثل هذا النظام سيتطلب عقداً كاملاً من إجراءات بناء الثقة. كان بإمكان الناتو الاستمرار لفترة طويلة، لكنه أصبح الآن بلا مستقبل.»

وأضاف رئيس الحزب اليساري أن الحل للأزمة الأوكرانية يتطلب إشراك الصين كوسيط في عملية التسوية.

قرغيزستان تبدأ ببناء سياج على طول الحدود مع طاجيكستان

بدأت قرغيزستان عملية بناء سياج على طول حدودها المشتركة مع طاجيكستان في منطقة «قوش ملو» بمقاطعة «تورت غول» في ولاية باتكن. تقع هذه المنطقة عند نقطة التقاء حدود قرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان. وأعلنت الإدارة الحكومية لمنطقة باتكن أن كامتشي بك تاشييف، نائب رئيس الوزراء ورئيس لجنة الأمن القومي الحكومية في قرغيزستان، شارك افتراضياً في مراسم إطلاق هذا المشروع وأصدر أوامر بدء العمليات. في المرحلة الأولى، من المقرر بناء سياج بطول ٤٢٠ كيلومتراً على طول الحدود بين قرغيزستان وطاجيكستان. ووفقاً للخطة، سيتم الانتهاء من هذا المشروع بحلول نهاية العام الحالي.

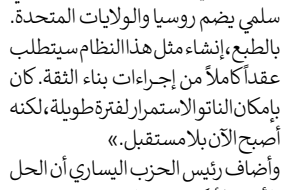

مسؤول أممي يحذر من قطع المساعدات الدولية لأفغانستان

أكد "تام فليتشر" نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أكد خلال زيارته لأفغانستان في حديث مع قناة طلوع نيوز أنه بدون تحديد مسار واضح، لن يكون من الممكن تطبيع العلاقات بين طالبان والمجتمع الدولي.

وأضاف: «الحل الحقيقي والصادق للعقبات القائمة في هذا المسار هو شرط مسبق لأي تقدم في التفاعلات الدولية مع أفغانستان».

وقال فليتشر: «لتطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي، هناك حاجة إلى خارطة طريق وعملية محددة. ومع ذلك، يجب أن نتعامل بصدق مع العوائق الموجودة في هذا المسار وإيجاد حلول لها، لأن هناك مشاكل في كلا الجانبين».

كما حذّر هذا المسؤول الأممي من أن استمرار قطع المساعدات الدولية، خاصة من الولايات المتحدة، يمكن أن يهدد حياة ملايين المواطنين الأفغان.

في ظل سياسات ترامب الحمائية

كيف ستواجه باكستان التعريفات الجمركية الأميركية؟

الوفاق/ مع الارتفاع المفاجئ والمروع وغير المسبوق للتعريفات الجمركية من قبل الولايات المتحدة على البضائع المستوردة من جميع أنحاء العالم في شهر أبريل، وتصاعد التوترات التجارية، أصبحت آفاق الاقتصاد العالمي أكثر قتامة.

في هذا السياق، لدى دول منطقة جنوب آسيا أسباب كثيرة للقلق. تُعد آسيا أكبر منطقة في العالم بتعداد سكاني يبلغ ٤,٧ مليار نسمة، حيث يعيش أكثر من ملياري شخص في جنوبها، ما يجعلها ثاني أكبر منطقة في العالم. يتمتع جنوب آسيا بإجمالي اقتصاد يتجاوز حجمه ٥ تريليونات دولار، لكن بعض أعلى تعريفات ترامب الجمركية فُرِضت على دول جنوب آسيا - ٤٤٪ على سريلانكا، و٣٧٪ على بنغلاديش، و٢٩٪ على باكستان ونيبال، و٢٦٪ على الهند.

هذه المعدلات لا يمكن تحملها من قبل هذه الدول على المدى القصير والمتوسط. ورغم أن التعريفات متوقفة حالياً، إلا أن التعريفة الجمركية بنسبة ١٠٪ تظل سارية لجميع الدول حتى يقرر ترامب رفع التعريفات أو خفضها. بلغ إجمالي صادرات جنوب آسيا إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٤ ما قيمته ٨٣,٦ مليار دولار، بينما وصلت وارداتها الإجمالية من الولايات المتحدة إلى ٤٣,٨ مليار دولار. هذا العجز يبلغ حوالي ٤٠ مليار دولار - وهو ما أدى في المقام الأول إلى فرض تعريفات عقابية. كما أن التجارة البينية بين دول جنوب آسيا الثماني منخفضة بشكل ملحوظ، حيث تشكل بالكاد ٥٪ من إجمالي تجارة المنطقة مع العالم. وهذا أقل بكثير من الكتل الإقليمية الأخرى.

بالنسبة لبعض الدول، مثل باكستان، تُعد الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري ثنائي، وتُعرّض اتجاهات زيادة التعريفات الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول للخطر.

وفقاً لتقديرات مجلس الأعمال الباكستاني، من المحتمل أن تشهد البلاد انخفاضاً يتراوح بين ١ إلى ١,٥ مليار دولار في عائدات صادراتها من المنسوجات في العام المقبل.

على الرغم من أن باكستان لا تقع حتى ضمن أفضل ٥٠ شريكاً تجارياً للولايات المتحدة، إلا أن أمريكا تُعد الوجهة الأولى لصادرات باكستان، حيث استوردت ٥,٤ مليار دولار من السلع في عام ٢٠٢٤. كما أن أعلى فائض تجاري لباكستان هو مع واشنطن بقيمة ٣,٣٣ مليار دولار، ومع ذلك، فقد تم تحديد التعريفة الجمركية على باكستان بنسبة ٢٩٪.

في مثل هذه الظروف، قد يكون التجار الأكبر، مثل إنترلوب، الذين يشكلون جزءاً من سلسلة توريد عمالقة مثل أديداس وتارجت، في وضع أفضل على الأقل في المدى القصير بسبب علاقاتهم طويلة الأمد. ولكن اللاعبين الأصغر الذين يعملون مع تجار الجملة أو المتاجر التي تفتقر إلى العلامات التجارية، سيكونون في موقف ضعيف للغاية، ومشتروهم على استعداد للانتقال إلى بلد آخر بسعر أقل حتى من ٢ سنت لكل قطعة. لكن التضخم في أمريكا قد يغير المعادلة قليلاً.

التضخم في أمريكا

يتوقع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أن تشهد البلاد زيادة مؤقتة في التضخم مع تأثير مستدام. في حالة ارتفاع معدل البطالة وفقدان الوظائف، يمكن أن تؤدي التعريفات أيضاً إلى ركود اقتصادي. الأسر التي تقع في أدنى شريحة من الاقتصاد الأمريكي هي تحت عتبة دخل سنوي قدره ٥٠,٠٠٠ دولار. متوسط إنفاقهم على الملابس أقل من ٢,٠٠٠ دولار سنوياً. في حالة الركود، يتجه الناس إلى السلع غير المعروفة. وبالتالي، فإن العديد من صادرات باكستان التي تُقدَّم بأسعار وجودة منخفضة تقع في قاعدة الهرم المستهدف، وبالتالي قد تشهد مبيعاتها نمواً كبيراً. ومع ذلك، إذا استمر التضخم، فقد يضيق المجال أمام جميع اللاعبين.

يقول إحسان ملك، الرئيس التنفيذي لمجلس الأعمال الباكستاني، إن مراجعة أولويات السلع التصديرية قد تكون طريقة أخرى لزيادة الصادرات إلى الولايات المتحدة. على الرغم من أن باكستان تميل إلى التركيز على المنتجات القطنية، إلا أن الطلب على الملابس ذات الألياف الصناعية أكبر من الطلب على المنتجات القطنية. لذلك، بدلاً من التركيز على قاعدة الهرم، قد يؤدي تلبية احتياجات المستوى المتوسط إلى نمو إيجابي على المدى الطويل. لكن إذا استمرت الأمور على هذا النحو، فقد تخسر باكستان ما بين ١ إلى ١,٥ مليار دولار من صادراتها من المنسوجات في العام المقبل.

زيادة الواردات من أمريكا

تعريفات ترامب هي تكتيك لجلب شركائه التجاريين إلى طاولة المفاوضات. لذلك، شكلت الحكومة الباكستانية حالياً لجنة لاتخاذ قرار بشأن الرد على هذه السياسة.

ومع ذلك، فإن فرض تعريفات متبادلة على لاعب بحجم الولايات المتحدة أمر صعب للغاية، وليس لدى هذا البلد أي نفوذ جيوسياسي ضد أمريكا. لذلك، فإن الخطوة الوحيدة للأمام ستكون استيراد المزيد من الولايات المتحدة، وهو ما يواجه العديد من التحديات.

القطن هو السلعة التصديرية الرئيسية للولايات المتحدة إلى باكستان وهو معفى حالياً من الرسوم. استوردت باكستان في عام ٢٠٢٤ قطناً من الولايات المتحدة بقيمة ٧٧٢ مليون دولار. ونظراً لأن التعريفات الجديدة لا تُطبق على السلع التي تشكل المواد الأمريكية أكثر من ٢٠٪ منها، قد تفضل شركات النسيج استيراد المزيد من القطن من أمريكا. هذا في حين أن القطن الأمريكي أغلى بحوالي ١٠-١٢ سنتاً للرطل (الرطل يساوي ٠,٤٥٣٦ كجم) من القطن البرازيلي، حتى دون اعتبار تكاليف النقل، مما قد يجعل استيراد القطن الأمريكي لإنتاج المنسوجات الباكستانية لحماية الصادرات غير مجدٍ اقتصادياً.

على الرغم من أن باكستان لا تقع حتى ضمن أفضل ٥٠ شريكاً تجارياً للولايات المتحدة، إلا أن أمريكا تُعد الوجهة الأولى لصادرات باكستان

تنطبق هذه الظروف على جميع الواردات من الولايات المتحدة. لذلك، في معظم الحالات، الاستيراد من الصين أكثر جدوى اقتصادية لباكستان من الولايات المتحدة، ويبدو أن تأثير التعريفة على صادرات باكستان يعتمد أكثر على كيفية تفاوض منافسيها بدلاً من إجراءاتها الخاصة. الإجراء الوحيد لهذا البلد الذي يمكن أن يساعد في مواجهة هذه العاصفة هو خفض أسعار الكهرباء، مما يساعد على تعزيز الإنتاج على نطاق واسع. إذا أدى التضخم الأمريكي إلى زيادة الطلب على الملابس الباكستانية الأرخص، فإن هذين العاملين - خفض أسعار الكهرباء في باكستان والتضخم في أمريكا - معاً قد يساعدان في تعزيز الصادرات.

الموارد المعدنية الباكستانية

تمتلك باكستان أيضاً واحدة من أكبر احتياطيات المعادن، والحكومة راغبة في جذب الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع. أكد شهباز شريف، رئيس وزراء باكستان، على الموارد المعدنية كمحور للإنعاش الاقتصادي للبلاد. ووفقاً له، فإن ثروة البلاد المعدنية، بما في ذلك موارد كبيرة من الهيدروكربونات واحتياطيات الذهب والنحاس «بقيمة تريليونات الدولارات»، يمكن لهذه الموارد أيضاً أن تساعد في إحياء علاقات باكستان مع واشنطن بما يتجاوز التعاون الأمني بين البلدين. لكن هناك أيضاً عقبات في هذا المجال يجب التغلب عليها قبل دخول الاستثمار الأجنبي.

على الرغم من اهتمام أمريكا الواضح بقطاع التعدين، تحتاج باكستان إلى تحسين الوضع الأمني في المنطقة. تقع غالبية الثروة المعدنية غير المستغلة في ولايتي خيبر باختونخوا (KP) وبلوشستان، اللتين تشهدان توتراً وتمرداً متزايداً.

من السلع التصديرية الأخرى الجلود والمعدات الجراحية والأرز والإسمنت ومنتجات الصلب والملح. كان هناك أيضاً زيادة كبيرة في صادرات تكنولوجيا المعلومات إلى الولايات المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية. ترسل باكستان وفداً رفيع المستوى إلى واشنطن لتعزيز العلاقات التجارية ومناقشة التعريفات الجديدة على البضائع الباكستانية. كما أعربت إسلام آباد عن رغبتها في مراجعة تعريفة البضائع الأمريكية (تفرض باكستان ٥٨٪ رسوماً على البضائع والخدمات الأمريكية) وزيادة الواردات من تلك الدولة. لكن الحصول على امتيازات من إدارة ترامب لن يكون سهلاً لباكستان.

تحد اقتصادي

على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال «الوجهة الأولى للصادرات» الباكستانية، إلا أن فرض تعريفة جمركية بنسبة ٢٩٪ من قبل أمريكا يمكن أن يعرض اقتصاد هذا البلد للخطر. في حين أن الحجم الهائل للسلع يضع المنافس الرئيسي لباكستان، الهند، في وضع أفضل للتفاوض، فإن التضخم المنتشر في الولايات المتحدة قد يساعد صادرات باكستان من خلال زيادة الطلب على السلع الأرخص. يمكن أن تكون مراجعة أولويات السلع التصديرية، إلى جانب التركيز على تشجيع الولايات المتحدة على الاستثمار في الموارد الطبيعية الباكستانية، طريقة أخرى لزيادة الصادرات إلى الولايات المتحدة. نظراً لأن الاستيراد من الصين أكثر جدوى اقتصادية لباكستان من الولايات المتحدة، يبدو أن زيادة استيراد البضائع من أمريكا سيجعل هذه الظروف أكثر تعقيداً. لذلك يبدو أن تأثير التعريفة على صادرات باكستان بشكل عام يعتمد أكثر على كيفية تفاوض منافسي باكستان واتفاقهم مع أمريكا، بدلاً من إجراءات البلاد نفسها.

بعد تصنيفه من قبل الاستخبارات الألمانية كمتطرف يميني

فريق ترامب يستميت في الدفاع عن حزب «البديل» الألماني

انتقد ماركو روبيو، وزير الخارجية الأمريكي، تصنيف مكتب الاستخبارات الداخلية الألمانية لحزب البديل من أجل ألمانيا كـ«متطرف يميني مُثبت»، واصفًا ذلك بأنه «استبداد مُقنّع».

وردت وزارة الخارجية الألمانية لاحقًا على روبيو قائلة: «هذه هي الديمقراطية. هذا القرار نتيجة تحقيق كامل ومستقل لحماية دستورنا وسيادة القانون.»

وأكدت الوزارة التي نادرًا ما تعلق على الأحداث السياسية الداخلية: «الكلمة الأخيرة للمحاكم المستقلة. لقد تعلمنا من تاريخنا أنه يجب وقف التطرف اليميني.»

وردّ رودريش كيسوتر، خبير السياسة الخارجية في الحزب الديمقراطي المسيحي الألماني، بهجوم مضاد كاتبًا: «عليكم تغيير مسار إضعاف وإساءة استخدام النظام الدولي القائم على القانون على حساب أوكرانيا والناتو.»

أما نائب الرئيس الأمريكي جي.دي. فانس، الذي سبق أن انتقد في مؤتمر ميونيخ للأمن في فبراير رفض الأحزاب الأخرى التعاون مع حزب البديل، فقد علق على تصنيف الاستخبارات الداخلية ضد الحزب.

وكتب فانس: «حزب البديل من أجل ألمانيا هو الحزب الأكثر شعبية في ألمانيا. والآن يسعى البيروقراطيون لتدميره. لقد أسقط الغرب جدار برلين معًا وأعاد بناءه - ليس بواسطة السوفييت أو الروس، بل بواسطة المؤسسة الألمانية.»

كما علق إيلون ماسك، الملياردير التكنولوجي الأمريكي ومستشار الرئيس الأمريكي، على هذا الحدث مشيرًا إلى تصنيفات اليمين المتطرف في استطلاعات الرأي. وكتب على منصة إكس أن حظر حزب البديل من أجل ألمانيا، الحزب الأكثر شعبية في البلاد، سيكون هجومًا متطرفًا على الديمقراطية.

مؤخراً صنفت هيئة الاستخبارات الداخلية الألمانية " BfV " حزب البديل المناهض للهجرة كمنظمة متطرفة، مستشهدة بتصريحات معادية للأجانب وللأقليات ومعادية للإسلام والمسلمين من قبل كبار مسؤولي الحزب. يسمح هذا التصنيف للشرطة بمراقبة أنشطة الحزب بدقة.

وصف أليس فايدل وتينو كروبالا، من قادة حزب البديل، هذا القرار بأنه ذو دوافع سياسية واضحة وضربة قوية للديمقراطية الألمانية.

كانت الاستخبارات الداخلية الألمانية قد صنفت سابقًا حزب البديل كحزب يميني متطرف في ثلاث ولايات شرقية حيث يتمتع بأكبر شعبية. والآن تم تعميم هذا التصنيف على الحزب بأكمله. وذكرت الهيئة في بيان أن الحزب ينوي استبعاد بعض المجموعات السكانية من المشاركة المتساوية في المجتمع.